الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/١/٢٠
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٣/٣٠
تاريخ نشـر البحث : ٢٠٢٦/٦/٣٠

دور الفاعل الخارجي في التأثير على الداخل العراقي سياسياً وأمنياً

بعد العام 2003 وآفاق المستقبل

The role of external actors in influencing the Iraqi interior politically and in terms of security after 2003, and future prospects

أ. م. د. احمد عبد الحسين عيدان عبد الرسول

Dr. Ahmed Abdel Hussein Idan Abdel Rasoul Duaibel

جامعة الكوفة / كلّية العلوم السياسية

University of Kufa / college of Political Sciences

Ahmeda.daibl@uokufa.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة تأثير الفاعلين الخارجيين على العراق بعد العام 2003 سواء على المستوى السياسي أو الأمني ، إذ دخل العراق مرحلة من التحولات العميقة في بنيته السياسية والأمنية ، نتيجة التدخلات العسكرية والسياسية والاقتصادية من قوى دولية وإقليمية متعددة , ويستعرض البحث طبيعة هذه التدخلات و أساليبها و نتائجها وأهم التحديات التي واجهها العراق , كما يناقش آفاق المستقبل في ظل استمرار تأثير الفاعل الخارجي على السياسات الداخلية والأمن الوطني , كما يركزعلى طبيعة دور القوى الدولية والإقليمية في إعادة تشكيل المشهد السياسي والأمني في العراق بعد دخوله المرحلة من التحولات العميقة ، التي شملت هياكل الدولة السياسية والأمنية والاقتصادية ، وأدت إلى ظهور تحديات كبيرة مرتبطة بتعدد الفاعلين المحليين والدوليين ويتناول البحث ثلاثة محاور رئيسية :

١. تدخل الفاعلين الخارجيين في المجال السياسي : إذ يركز هذا المحور على دور القوى الدولية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، في إعادة تشكيل المؤسسات الحكومية ، ودعم أحزاب ومكونات سياسية محددة ، والتأثير على نتائج الانتخابات , كما يعرض البحث دورالدول الإقليمية في تعزيز نفوذها في الساحة السياسية العراقية ، وهو ما أدى إلى صراعات سياسية وطائفية داخل البرلمان والحكومة العراقية مما انعكس على الاداء الحكومي وعلى صياغة السياسات العامة وثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية .
٢. التدخل الأمني وتأثيره على الاستقرار الداخلي: اذ يستعرض هذا المحور تأثير التدخل الخارجي على الأمن الوطني ، واستفحال بؤر الارهاب في بعض مناطق العراق ويركز على دور التحالف الدولي وكيفية تعامله مع الجماعات الإرهابية ، ودور الفصائل المسلحة المدعومة إقليمياً في تفاقم النزاعات الطائفية وزيادة العنف الداخلي وتأثير ذلك على السلم الاهلي والبنية التحتية والخدمات العامة ، وقدرة الدولة على فرض سيطرتها على أراضيها وحدودها . .
٣. آلافاق المستقبلية للعراق في ظل التدخل الخارجي : ويناقش البحث السيناريوهات المحتملة لاستمرار النفوذ الخارجي على العراق ، بما في ذلك الاستقرار النسبي في حال تعزيز سيادة الدولة ، واستمرار الانقسام والصراع في حال استمرت التدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة، أو التحول نحو شراكة دولية قائمة على احترام السيادة الوطنية كما يقدم البحث توصيات عملية

لتعزيز الاستقرار، تشمل تطوير مؤسسات الدولة الأمنية والسياسية ، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتشجيع الحوار الداخلي بين جميع الأطراف لتقليل التأثير الخارجي .

وتوصل البحث إلى أن التدخل الخارجي بعد عام 2003 كان له أثر كبير على السياسة والأمن العراقيين ، وأن استمرار هذا التدخل يؤدي إلى تفاقم النزاعات الداخلية وضعف السيادة الوطنية كما يشير إلى أن تحقيق الاستقرار طويل المدى يتطلب سياسات وطنية متوازنة واستراتيجيات واضحة للتعامل مع القوى الخارجية.

الكلمات المفتاحية : التدخل الخارجي، السياسة، الأمن ، الإرهاب , استقرار الدولة ، السيادة الوطنية

Abstract:

This research examines the impact of external actors on Iraq after 2003, both politically and in terms of security, Iraq entered a phase of profound transformations in its political and security structures as a result of military, political, and economic interventions by various international and regional powers. The research reviews the nature of these interventions, their methods, their results, and the challenges Iraq faced. It also discusses future prospects in light of the continued influence of external actors on domestic policies and national security. Furthermore, this study focuses on the role of external actors in influencing the Iraqi political and security landscape after 2003, and on the nature of the role of international and regional powers in reshaping the political and security landscape. Iraq entered a phase of profound transformations that encompassed the state's political, security, and economic structures, leading to significant challenges related to the multiplicity of local and international actors. The research addresses three main axes

1- Political Intervention by External Actors: This section focuses on the role of international powers, particularly the United States, in reshaping governmental institutions, supporting specific political parties and groups, and influencing election results. The research also examines the role of regional states in consolidating their influence over Iraqi factions, which has led to political and sectarian conflicts within the Iraqi parliament and government. It further explores the impact of this intervention on public policy formulation and citizens' trust in governmental institutions

2-Security Intervention and its Impact on Internal Stability: This section reviews the impact of external intervention on national security, including

military support from the international coalition against terrorist groups. It also examines the role of regionally supported armed factions in exacerbating sectarian conflicts and increasing internal violence, and the resulting impact on infrastructure, public services, the state's ability to assert control over its territory and borders,

3- Future Prospects for Iraq in Light of Foreign Intervention: This research discusses potential scenarios for the continuation of foreign influence on Iraq, including relative stability if state sovereignty is strengthened, continued division and conflict if direct and indirect foreign interventions persist, or a shift towards an international partnership based on respect for national sovereignty. The research also offers practical recommendations for enhancing stability, including developing state security and political institutions, supporting economic and social development, and encouraging internal dialogue among all parties to reduce external influence

The research concludes that foreign intervention after 2003 has had a significant impact on Iraqi politics and security, and that the continuation of this intervention exacerbates internal conflicts and weakens national sovereignty. It indicates that achieving long-term stability requires balanced national policies and clear strategies for dealing with external powers.

Keywords: Foreign intervention, politics, security, terrorism, state stability, national sovereignty.

المقدمة

شهد العراق منذ عام 2003 تحولات كبيرة على الصعيدين السياسي والأمني بعد التدخل العسكري الأمريكي المباشر , اذ ساهمت التدخلات الخارجية في إعادة تشكيل الخريطة السياسية مما ادى الى ظهور صراعات طائفية ومذهبية اثرت على الأمن الوطني , إذ تأتي أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على كيفية تأثير القوى الدولية والإقليمية على السياسة والأمن العراقي ، وإظهار العلاقة بين التدخل الخارجي والاستقرار الداخلي مع تقديم تصور للسيناريوهات المستقبلية للعراق , فقد شهد العراق بعد عام 2003 تحولات جذرية على الصعيدين السياسي والأمني وقد أدى غياب السلطة المركزية القوية إلى فراغ سياسي وأمني استغلته القوى الدولية والإقليمية للتأثير على المشهد الداخلي العراقي كل بحسب مصالحه ، سواء من خلال التدخل العسكري المباشر أو عبر الدعم السياسي والاقتصادي لأحزاب ومكونات محددة ، أو عن طريق الفصائل المسلحة المدعومة من الخارج , وقد

انعكس هذا التدخل على هيكل الدولة ومؤسساتها، وأدى إلى إعادة رسم خريطة القوى السياسية ما فاقم الصراعات الطائفية والمذهبية ، وزاد من التحديات الأمنية , فمن الناحية السياسية حاولت القوى الخارجية إعادة تشكيل النظام السياسي العراقي بما يتوافق مع مصالحها حيث أسهمت الولايات المتحدة في تشكيل الحكومة الانتقالية ، بينما سعت الدول الاقليمية لتعزيز نفوذها عبر دعم الأحزاب والفصائل المسلحة وقد أدى هذا التدخل إلى تقليل قدرة القوى الداخلية على صياغة سياسات مستقلة وادى استمرار الانقسامات السياسية التي عرقلة عملية بناء دولة متماسكة , أما على الصعيد الأمني فقد لعب التدخل الخارجي دورا مزدوجا فمن جهة ساعد التحالف الدولي في مكافحة الإرهاب ومواجهة الجماعات المسلحة مثل تنظيم القاعدة ، لكنه في الوقت ذاته ساهم في تعزيز نفوذ بعض الفصائل المسلحة التي تؤثر على الأمن الوطني وإضعاف سيطرة الدولة على أراضيها وأدى هذا الوضع إلى انتشار الفوضى وانخفاض فعالية المؤسسات الأمنية الرسمية ، وزيادة التهديد للمدنيين والبنية التحتية والخدمات الأساسية , كما ركز البحث على فهم طبيعة تأثير التدخل الخارجي على العراق بعد 2003، وانعكاسه على السياسة والأمن والاقتصاد وماهي اهم السيناريوهات المستقبلية التي يمكن أن يواجهها العراق تحت ظل استمرار النفوذ الخارجي , كما يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز السيادة الوطنية، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني وتقليل آثار التدخل الخارجي على الشأن الداخلي العراقي و تقديم رؤية شاملة لمفهوم التدخل الخارجي في العراق بعد 2003، مع التركيز على العلاقة بين السياسة والأمن والاقتصاد ، وعرض آفاق المستقبل المحتملة في ظل استمرار التأثير الخارجي وذلك من خلال وضع سياسات وطنية قائمة على تعزيز السيادة والاستقرار الداخلي .

١. **أهمية البحث** : تكمن أهمية البحث في تقديم تحليل علمي لدور القوى الدولية والإقليمية في العراق بعد 2003 ومدى تأثير التدخلات الخارجية على الأمن والإرهاب والسياسة العراقية ومساعدة الباحثين وصناع القرار في تطوير الاستراتيجيات الضرورية للحد من التدخل الخارجي وتعزيز السيادة الوطنية وايجاد طرق كفيلة لمكافحة الارهاب .

٢. **أهداف البحث** :

١- دراسة أثر التدخل الخارجي على مجالات السياسة والامن والاقتصاد العراقية بعد 2003 .

٢- اقتراح آفاق مستقبلية لتعزيز الاستقرار الوطني وتقليل التدخل الخارجي .

٣. **إشكالية البحث:** تكمن إشكالية البحث في تحديد مدى تأثير الفاعل الخارجي على السياسات والأمن في العراق بعد 2003 ، من خلال التدخل العسكري والدعم السياسي والتمويل وأثر ذلك على السيادة الوطنية والاستقرار الداخلي , و هل فاقم ذلك ظاهرة الإرهاب وما هي أبرز استراتيجيات الحكومة العراقية وقدرتها في مكافحة الإرهاب ومدى فعالية هذه الاستراتيجيات , وما هي العلاقة بين التدخل الخارجي في العراق بعد عام 2003 وبين تصاعد الإرهاب .

٤. **فرضية البحث: إن** التدخل الخارجي بعد العام ٢٠٠٣ كان له تأثير مباشر على السياسة والأمن العراقي , وإن إستمراره يؤدي إلى تفاقم النزاعات الداخلية وضعف السيادة الوطنية , وإن التوازن بين القوى الداخلية والخارجية هو المفتاح لتحقيق استقرارسياسي وأمني مستدام , كما ان هذا التدخل كان عاملاً رئيسيًا في إفراز بيئة حاضنة للإرهاب وان ضعف قدرات الدولة العراقية أسهم في توسع الجماعات الإرهابية .

٥. **منهج البحث:** اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لدراسة تطور الأحداث السياسية والأمنية بعد 2003 والمنهج التحليلي لتحليل تأثير الفاعل الخارجي على العراق والمنهج المقارن لمقارنة التأثيرات الإقليمية والدولية المختلفة والمنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج والتنبؤ بآفاق المستقبل.

٦. **هيكلية البحث:** توزع البحث على ثلاثة مطالب وهي : المطلب الاول هو دور الفاعل الخارجي بعد 2003 في المجال السياسي , والمطلب الثاني هو علاقة الفاعل الخارجي بالملف الأمني وتأثيره على الاستقرار الداخلي والمطلب الثالث هو آفاق المستقبل للعراق في ظل التدخلات الخارجية .

المطلب الاول / دور الفاعل الخارجي بعد العام ٢٠٠٣ في المجال السياسي

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تدخلا سياسيا واسع النطاق من قوى دولية وإقليمية كان الهدف منه إعادة تشكيل المؤسسات السياسية والهيكلية للدولة وفق مصالح هذه القوى وكان التدخل الأمريكي هو الأبرز حيث شمل تشكيل الحكومة الانتقالية و دعم بعض الأحزاب السياسية والإشراف على الانتخابات المبكرة , كما لعبت دولا إقليمية دورا مركزيا في التأثير على السياسة العراقية من خلال دعم فصائل مسلحة وأحزاب مرتبطة بها ، ما أدى إلى تعزيز نفوذها على الساحة السياسية العراقية وفي البرلمان والحكومة ما أسهم في تفاقم الانقسامات السياسية الداخلية , كما أثرت هذه التدخلات على العملية

الديمقراطية ومنها الانتخابات في العراق حيث كان للفاعلين الخارجيين دور في دعم أحزاب معينة أو الضغط على نتائج الانتخابات ما أدى إلى صراعات على السلطة بين المكونات السياسية المختلفة , وأدت هذه التدخلات إلى ضعف الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية ، ما انعكس على صياغة السياسات العامة وقوانين الدولة , كما كان للتدخل الخارجي اثر كبير على صياغة الدستور والقوانين , لذا فقد شهد العراق بعد عام 2003 تحولا سياسيا عميقا نتيجة التدخلات الأمريكية في مجالات السياسة والامن والعسكر ، الأمر الذي ولّد فراغا سياسيا وأمنيا كبيرا مما سمح للفاعلين الخارجيين الاخرين استغلال هذا الفراغ للتأثيرعلى المشهد الداخلي العراقي سواء من خلال التدخل في تشكيل المؤسسات أو دعم الأحزاب وصياغة القوانين والسياسات وفق مصالحهم الاستراتيجية .([1])

ولابد من الاشارة الى تعريف مصطلح الفاعل الخارجي اذ يُعرّف بأنه كل قوة خارج حدود الدولة قادرة على التأثير في سلوك الدولة السياسي أو الأمني او الاقتصادي ، سواء كان الفاعل الخارجي دولة او منظمة او جماعة مسلحة او تحالفا دوليا أو وكالة استخباراتية , وإن التدخل الخارجي غالبا ما ينتج حروبا هجينة تخلق فراغات أمنية تستغلها الجماعات الإرهابية . ([2])

أولا / دور الفاعل الأمريكي : كانت الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الأبرز في العراق بعد 2003 ومؤثر في السياسة العراقية حيث فرضت هيكلية سياسية جديدة للدولة العراقية من خلال مساهمتها في تشكيل الحكومة الانتقالية ، و في صياغة الدستور العراقي لعام 2005 ، كما لعبت دوراً كبيراً في تنظيم الانتخابات المبكرة ودعم أحزاب ومكونات سياسية محددة , كما قامت بعض أطراف الدولية والاقليمية في دعم تحالفات سياسية معينة لضمان نفوذها في العراق , فكان التأثير الخارجي على السياسات الداخلية للعراق كبيرا جدا . ([3])

وقد امتد تأثير التدخل الأمريكي إلى مراكز القرار المختلفة إذ تم تعيين مستشارين أمريكيين في الوزارات والهيئات الحكومية والاشراف المباشر على السياسات العامة بما في ذلك السياسات الاقتصادية والنفطية والإدارية , هذا التدخل أدى إلى تقليل استقلالية القرار السياسي العراقي وأثر على قدرة الكتل السياسية الداخلية على صياغة برنامج وطني مستقل . ([4])

ثانياً / دور الفاعل الإقليمي : لم يقتصر التدخل على القوى الكبرى فحسب بل شمل الفاعلون الإقليميون الذين سعوا لتعزيز نفوذهم في وتاثيرهم على السياسة العراقية :

١- الدور الايراني : حيث دعمت الأحزاب المقرّبة لها ، وبالذات دعم محور المقاومة بهدف ضمان استمرار هذا المحور داخل البرلمان والحكومة العراقية . (٥)

٢- الدور التركي : ركزت على دعم الأحزاب والمكونات الكردية ، خاصة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ، من أجل حماية مصالحها الإقليمية ، ومنع الهيمنة الشيعية على شمال العراق وكذلك بعض الاحزاب السنية . (٦)

٣- دور دول الخليج : دعمت الأحزاب السنية المعارضة للنفوذ الإيراني وبخاصة في محافظات الأنبار وصلاح الدين بهدف الموازنة بين النفوذ الإقليمي وخلق توازن في القوى الداخلية . (٧)

ثالثاً / دور الفاعل الخارجي وتأثيره على الانتخابات العراقية : شهد العراق سلسلة من الانتخابات منذ عام 2005 وحتى اليوم ، وتأثرت بشكل او باخر بالفاعلين الخارجيين , فقد ساهمت التدخلات الخارجية على دعم أحزاب معينة ، أو التأثير على النتائج من خلال التمويل والتسويق السياسي والإعلامي ، الأمر الذي أدى إلى استقطاب كبير بين المكونات السياسية المختلفة (٨)مما انعكس تأثير دعم الفاعل الخارجي على موازنات القوى في البرلمان ، وخاصة فيما يتعلق بالتحالفات الطائفية والمناطقية . (٩)

رابعا / تأثير الفاعل الخارجي على صياغة الدستور والقوانين : لم يقتصر التدخل على الانتخابات فقط ، بل امتد إلى صياغة الدستور العراقي لعام 2005، الذي شهد تأثيراً واضحاً للفاعلين الخارجيين في المواد المتعلقة بالسلطات التنفيذية والتشريعية وملف النفط والغاز وحقوق الأقليات (١٠) كما حاولت بعض القوى الإقليمية التأثير على القوانين الانتخابية لتحديد طريقة توزيع المقاعد البرلمانية بما يخدم مصالحها وهو ما أدى إلى استمرارية التوتر بين الكتل السياسية الشيعية والسنية والكردية وزيادة الصراعات حول السلطة والموارد (١١)

خامسا / دور الفاعل الخارجي في مجال الاقتصاد : ففي العقود النفطية و تدخل الفاعل الخارجي في استثمارات النفط والغاز، بما في ذلك توجيه سياسات الخصخصة والاستثمار مما أثرعلى تغييرات في توزيع الإيرادات والسيطرة على الموارد الاقتصادية الحيوية وكذلك عقود إعادة الإعمار بعد 2003 التي منحتها سلطات الاحتلال لشركات أجنبية وعقود إعادة إعمار البنية التحتية العراقية التي كانت غالبا كانت بدون مناقصات شفافة , فكان التاثير هو استنزاف الموارد و ترسيخ شبكات الفساد والتأثير على التنمية الاقتصادية (١٢)

سادسا / نتائج تدخلات الفواعل الخارجية : أدت التدخلات السياسية الخارجية إلى عدة نتائج على صعيد الدولة والمجتمع منها : ([١٣])

١- ضعف سيادة الدولة , حيث أصبحت القرارات السياسية مرتبطة بالفاعلين الخارجيين أكثر من ارتباطها بالمصلحة الوطنية .

٢- الاستقطاب السياسي والطائفي الذي خلق حالة من الانقسام داخل البرلمان والحكومة مما أثر على استقرار العملية السياسية .

٣- ضعف الثقة بين المواطنين والدولة مما انعكس على مدى قبول القوانين والسياسات العامة وأدى إلى تراجع مستوى المشاركة السياسية والمصداقية المؤسسية .

٤- تعقيد العلاقات بين المكونات العراقية مما أسهم في استمرار الصراعات بين المكونات السياسية المختلفة على المناصب والموارد مما اثر على الاستقرار الوطني.

المطلب الثاني : علاقة الفاعل الخارجي بالارهاب و التدخل في المجال الأمني

تأثر الأمن الداخلي العراقي بعد العام 2003 بشكل كبير بالتدخلات الخارجية , وانعكس ذلك التاثر على انعدام الامن والاستقرار الداخلي ونشطت المجاميع المسلحة بعناوين متعددة بالمقابل سعت الولايات المتحدة الامريكية والتحالف الدولي الى التدخل العسكري في فرض الامن في مواجهة تنظيم القاعدة لاحقا، وساهموا في إعادة بناء بعض الأجهزة الأمنية. ([١٤])

أدى تدخلات بعض الدول الإقليمية من خلال دعم الميليشيات والفصائل المسلحة إلى تفاقم الانقسامات الداخلية وتهديد الأمن الوطني , حيث أسهمت هذه الميليشيات في زيادة العنف الطائفي وتنامي عمليات الخطف والاغتيال ([١٥])كما انعكست هذه التدخلات على البنية التحتية والخدمات الأساسية ، مثل الكهرباء والماء والصحة ، مما زاد من معاناة المواطنين . ([١٦]) , وقد أدى التدخل الخارجي في الشؤون الأمنية إلى تقليص قدرة الدولة من السيطرة الكاملة على أراضيها وحدودها ، وأضعف من سلطة المؤسسات الأمنية وأدى إلى انتشار فوضى السلاح . ([١٧])

بعد العام 2003 شهد العراق تغيرات كبيرة في هيكله الأمني نتيجة التدخلات الخارجية سواء من القوى الدولية الكبرى أو الفاعلين الإقليميين فقد أدى الاحتلال إلى فراغ أمني سمح بظهور مجموعات مسلحة وجماعات إرهابية تسللت إلى البلاد ما أسهم في زعزعة الأمن الداخلي وتعقيد عملية بناء الدولة , وقد لعبت التدخلات الخارجية دورا مزدوجا من خلال دعم العمليات العسكرية لمواجهة

الإرهاب ، وفي الوقت نفسه تعزيز نفوذ ميليشيات معينة بما يعمق الانقسامات الطائفية ويضعف سلطة الدولة , اضافة الى أن إدارة الاحتلال الأميركي اعتمدت ممارسات ميدانية غذّت مشاعر السخط الشعبي وساهمت في انضمام العراقيين إلى الجماعات المسلحة ، ونتيجة للفراغ الامني والتدخل الاقليمي ظهرتنظيم القاعدة في العراق واقامت المعسكرات الأجنبية للمتطوعين التي وصلت عبر سوريا ([١٨])

وكان للدور السوري اثرا كبيرا في دعم الارهاب في العراق بعد العام٢٠٠٣ اذ كانت الحدود العراقية – السورية منفذا رئيسيا لعبور المقاتلين الأجانب وخاصة عناصر تنظيم القاعدة . ([١٩])

لذا فقد شكل الغزو الأميركي للعراق عام 2003 نقطة تحوّل عميقة في بنية الدولة العراقية، إذ أدى تفكيك مؤسسات الدولة وتغيّر موازين القوى الداخلية إلى خلق فراغ سياسي وأمني أتاح لفاعلين خارجيين دوليين وإقليميين التأثير المباشر في بنية النظام السياسي وفي طبيعة التهديدات الأمنية ، وعلى رأسها الإرهاب وقد ساهم هذا التدخل الخارجي، بأشكاله المختلفة في توسيع نشاط الجماعات الإرهابية خصوصا تنظيم القاعدة ومن ثم تنظيم داعش، في ظل بيئة سياسية هشّة. ([٢٠])

اولا / الإرهاب في العراق بعد 2003 :

اذ يُعرّف الإرهاب بأنه استخدام العنف غير المشروع من قبل جماعات غير حكومية ضد أهداف مدنية بهدف تحقيق أهداف سياسية أو دينية. ([٢١])

1- القاعدة في العراق (2004–2011) اذ ظهر تنظيم القاعدة بقيادة ابو مصعب الزرقاوي مستفيدا من ضعف السيطرة الحكومية، واستغلال الحدود المفتوحة، والانقسامات الطائفية والقيام بعمليات انتحارية وتفجيرات في مناطق ذات الغالبية الشيعية واستهدف المؤسسات الحكومية والشخصيات الرسمية والامنية ([٢٢])

٢- داعش (٢٠١٤–2017) وتعود جذور داعش إلى القاعدة في العراق، لكن التنظيم استفاد من الصراع السوري والتقاطعات السياسية في العراق لتوسيع نفوذه والقيام باحتلال ثلاث محافظات في العراق بالتعاون مع خلايا من داخل العراق في تلك المناطق كما يشير تقرير (براون) الى أن سقوط الموصل لم يكن نتيجة قوة داعش بل نتيجة فساد بعض القيادات العسكرية وتدخلات سياسية خارجية وقد استغل تنظيم داعش التهاون الأمني والصراع السياسي لتأسيس قاعدة في العراق مع تدفق مقاتلين

أجانب ودعم لوجستي ومالي من شبكات خارجية عبر شبكات تهريب الوقود والسلع ما ادى الى خسائر بشرية ومادية هائلة و أزمة نازحين ([٢٣])

ثانياً / التدخل العسكري الأمريكي والتحالف الدولي :

كان التدخل العسكري الأمريكي محورياً على البنية الأمنية العراقية بعد عام 2003 فقد عمل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على :

١- المساهمة في بناء الجيش العراقي والشرطة حيث تم تدريب وحدات عسكرية وأمنية جديدة وتزويدها بأسلحة حديثة وإعادة هيكلة الوزارات الأمنية لتعزيز سيطرة الدولة على الأرض . ([٢٤])

٢ – مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة كان للتحالف الدولي دوراً فعالاً في مواجهة تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة التي ظهرت بعد الاحتلال بما في ذلك الجماعات المسلحة في الأنبار وصلاح الدين . ([٢٥])

٣ – الاشراف على الأجهزة الأمنية وتضمنت هذه العملية وضع مستشارين أجانب في الأجهزة الأمنية للمساعدة في التخطيط الاستراتيجي والتدريب وهو ما أعطى الدول الأجنبية نفوذاً مباشراً على السياسات الأمنية ([٢٦])

٤ – دور التحالف الدولي (2014–2017) بعد سقوط الموصل عام 2014، تشكل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة ، كان له دورفي إضعاف تنظيم داعش عبر الضربات الجوية وبناء قدرات القوات العراقية . ([٢٧]), رغم هذه الجهود لم تتحقق سيطرة كاملة على الأراضي ، حيث استمرت الفوضى الأمنية في بعض المحافظات ما أضعف قدرة الدولة على فرض النظام وأدى إلى استمرار عمليات الخطف والاغتيال والمفخخات والتفجيرات الانتحارية , مما اضطر المرجعية الدينية الى اصدار فتوى الجهاد الكفائي وتكوين الحشد الشعبي من اجل الدفاع عن مناطق العراق التي اسقطها تنظيم داعش الارهابي .

ثالثا/ تأثير تدخل الفاعل الخارجي على مؤسسات الأمن العراقية

أدى التدخل العسكري والسياسي الخارجي إلى تغييرات كبيرة في هيكل الأجهزة الأمنية العراقية مما ادى الى :

١ – ضعف سلطة الجيش والشرطة حيث أصبحت بعض الوحدات تعتمد على دعم خارجي مباشر ما قلل من قدرتها على العمل بشكل مستقل. ([٢٨])

٢ – التأثير على تعيين القيادات الأمنية والعسكرية في الأجهزة الأمنية بناء على ولاء سياسي أو تأثير خارجي ما أدى إلى تراجع الكفاءة وزيادة الفساد الإداري . ([٢٩])

٣ – انقسامات داخل المؤسسات الأمنية بسبب تدخل القوى الإقليمية ظهرت انقسامات بين القوى الشيعية والسنية والكردية ، مما أثر على التنسيق الأمني وأدى إلى فقدان السيطرة في بعض المناطق.([٣٠])

رابعا / نتائج تدخل الفاعل الخارجي في المجال الامني :

١ –تحسين جزئي لمكافحة الإرهاب **اذ** ساعد الدعم الدولي على مواجهة تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة ، لكنه لم يمنع ظهور تنظيمات جديدة مثل داعش لاحقاً. ([٣١])

٢ – زيادة العنف الطائفي والمذهبي اذ ساعد الدعم الخارجي لبعض الميليشيات أدى إلى صراعات داخلية بين المكونات العراقية المختلفة([٣٢])

٣ – ضعف سيطرة الدولة على أراضيها و استمرار نفوذ الميليشيات والفاعلين الخارجيين قلل من قدرة الدولة على فرض الأمن والقوانين ([٣٣])

٤ – تأثير التدخل على المدنيين والبنية التحتية عمليات القتال ووجود ميليشيات مسلحة أدى إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات النزوح والقتل. ([٣٤])

خامسا / اليات ووسائل الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب :

1– الإطار القانوني **اذ** أصدر العراق قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005 وهو الإطار التشريعي الرئيسي لمحاكمة المتورطين في الأعمال الإرهابية. ([٣٥])

2. بناء الأجهزة الأمنية وجهاز مكافحة الإرهاب (CTS) اذ تم إنشاؤه بدعم أميركي مباشر، ويعد من أكثر الأجهزة فاعلية في مراحل ما بعد 2014. ([٣٦])

3. التعاون الدولي **اذ** شارك العراق مع التحالف الدولي في تدريب وتسليح وحدات النخبة وتبادل المعلومات الاستخبارية والدعم الجوي ([٣٧])

4. معالجة جذور التطرف **اذ** بدأت الحكومة العراقية في 2018 تنفيذ برامج لمناهضة التطرف العنيف عبر وزارتي الشباب والثقافة واستهدفت البيئة المجتمعية التي تغذي الإرهاب. ([٣٨])

سادسا / استراتيجيات مواجهة التدخل الأمني : يقترح الباحث بعض الاستراتيجيات لتقليل تأثير التدخل الخارجي على الأمن الداخلي منها :

١ – تعزيز المؤسسات الأمنية الوطنية من خلال تدريب القوات العراقية بشكل مستقل وزيادة قدراتها اللوجستية والاستخباراتية.

٢ – التنسيق الداخلي بين المكونات المختلفة و تعزيز التعاون بين الجيش والشرطة والفصائل المندمجة رسمياً لضمان وحدة التوجيه الأمني .

٣ – الحد من النفوذ الخارجي ووضع سياسات وطنية واضحة للتعامل مع التدخلات العسكرية والإقليمية بما يحمي السيادة الوطنية.

٤ – توفير الدعم الدولي المشروط والاستفادة من المساعدات والتدريب الدولي مع ضمان عدم التدخل في القرارات الداخلية.

المطلب الثالث : مستقبل العراق في ظل تدخلات الفواعل الخارجية

مع استمرار التدخل الخارجي في العراق بعد العام 2003 يواجه العراق تحديات كبيرة تتعلق بالاستقرار السياسي والأمني، وتحديد مسار التنمية الوطنية ويركز هذا المطلب على تحليل السيناريوهات المستقبلية المحتملة واستراتيجيات مواجهة التدخل الخارجي ودور الدولة والمجتمع الدولي في تعزيز السيادة الوطنية .

اولا / السيناريوهات : يشير تحليل الواقع السياسي والأمني للعراق إلى أن استمرار تدخل الفواعل الخارجية سيبقي العراق في حالة من الانقسام والصراع لذا هناك عدة سيناريوهات مستقبلية :

١ – سيناريو تحقيق الاستقرار النسبي عبر تعزيز سيادة الدولة وتقوية مؤسساتها ومراقبة النفوذ الخارجي على السياسة الداخلية وذلك من خلال :

أ – قدرة الدولة على تعزيز مؤسساتها السياسية والأمنية ، وتحقيق نوع من التوازن بين القوى الداخلية والخارجية .

ب – تعاون الأحزاب السياسية المختلفة ضمن إطار وطني بعيد عن النفوذ الخارجي .

ت – عمل القوات الأمنية على فرض سيطرة الدولة على كامل الأراضي العراقية.

ث – دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تقليل الاعتماد على الدعم الخارجي وتعزيز الثقة بين المواطنين والدولة. ([٣٩])

٢ – سيناريو استمرار الانقسام إذا استمرت الفواعل الإقليمية والدولية في التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لذا فان :

أ – استمرار التدخل الخارجي المباشرمن الممكن أن يبقى العراق في حالة من الانقسام الطائفي والإقليمي

ب – تنافس الميليشيات او الفصائل المسلحة المدعومة من الخارج في السيطرة على مناطق معينة.

ت – تأثر الانتخابات والعملية السياسية بالتمويل والدعم الخارجي ، مما يزيد الاستقطاب السياسي وتظل الحكومة غير قادرة على تحقيق سيطرة كاملة على الموارد والبنية التحتية، ما يؤدي إلى استمرار حالة الفوضى. ([٤٠])

٣ – سيناريو التحول نحو الشراكة الدولية من خلال تعاون العراق مع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية بطريقة تضمن احترام سيادته. ([٤١])

لذا فان آفاق المستقبل تتطلب تطوير استراتيجيات وطنية لمواجهة التدخل الخارجي تشمل تعزيز قدرات الدولة الأمنية ، والحوار السياسي الداخلي ، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتقليل التأثير الخارجي على المجتمع العراقي. ([٤٢]) لذا فان ذلك يتحقق من خلال :

أ – استفادة العراق من المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية بطريقة تضمن احترام سيادته .

ب – تقديم المجتمع الدولي مساعدات فنية وأمنية مشروطة دون التدخل في القرار السياسي .

ت– يتعاون العراق والدول الإقليمية لتحقيق مصالح مشتركة ، خاصة في مكافحة الإرهاب والاستقرار الاقتصادي ويتم وضع آليات رقابية لضمان عدم تأثير القوى الخارجية على الانتخابات أو السياسات الداخلية. ([٤٣])

ثانياً/ التحديات التي تواجه العراق : رغم الإمكانات يواجه العراق تحديات عدة قد تعرقل أي محاولة لتحقيق الاستقرار ومنها :

١ – التدخل السياسي المستمر للقوى الخارجية من خلال استمرار تأثير الولايات المتحدة وتركيا والدول الاقليمية على الأحزاب والبرلمان .

٢ – نفوذ بعض الفصائل المسلحة والسلاح خارج اطار الدولة ما يعقد جهود الدولة لفرض الأمن والسيادة.

٣ – الفساد المؤسسي وضعف الأجهزة الحكومية في الرقابة المالية والإدارية ما يقلل من فعالية تطبيق السياسات الوطنية.

٤ – الأزمات الاقتصادية والاجتماعية و ارتفاع البطالة وضعف الخدمات العامة وانتشار الفقرما يزيد من اعتماد العراق على الدعم الخارجي (٤٤)

ثالثاً / اهم الاستراتيجيات لتعزيز السيادة الوطنية والاستقرار :للتعامل مع التحديات السابقة يمكن اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية والدولية :

١ – تعزيز المؤسسات الوطنية من خلال تطوير قدرات الجيش والشرطة وضمان استقلالية الأجهزة الأمنية وتوحيد الفصائل المسلحة المندمجة ضمن الدولة وتحديد مهامها بدقة.

٢ – إصلاح العملية السياسية من خلال تعزيز الشفافية في الانتخابات والاداء الحكومي والسياسي وتطوير قوانين الانتخابات والصلاحيات الحكومية لضمان توزيع عادل للسلطة بين المكونات.

٣ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي وتنويع الاقتصاد لضمان استدامة الموارد الوطنية.

٤ – التعاون الدولي المشروط من خلال الاستفادة من التدريب والدعم الفني والأمني من المجتمع الدولي دون المساس بالقرار الوطني وتطوير آليات لمراقبة تدخل الدول الإقليمية لضمان احترام السيادة العراقية. (٤٥)

رابعاً / فرص العراق المستقبلية : بالرغم من التحديات يمتلك العراق عدة فرص لتعزيز استقراره من خلال :

١ – الموارد الطبيعية الغنية من خلال استثمار امثل للنفط والغاز والمعادن التي من ممكن أن تكون قاعدة للتنمية المستدامة إذا أُديرت بشكل مستقل.

٢ – الموقع الاستراتيجي اذ ان العراق بوصفه حلقة وصل بين دول الخليج وإيران وسوريا وتركيا يمكن أن يستفيد من التجارة والتعاون الإقليمي.

٣ – الشباب والطاقة البشرية بوجود جيل جديد واعٍ يمكن أن يساهم في إعادة بناء الدولة وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية(٤٦)

خامسا / توقعات مستقبلية : إذا تمكن العراق من تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة ، يمكن أن يحقق استقراراً نسبيًا خلال العقد المقبل، ويقلل من تأثير الفاعلين الخارجيين على السياسة والأمن, وفي حال فشل هذه الجهود سيبقى العراق ساحة لصراعات القوى الإقليمية والدولية مع استمرار الانقسامات الداخلية والفوضى الأمنية. (٤٧)

الاستنتاجات :

١ – ان تدخل الفاعل الخارجي بعد العام 2003 كان له تأثير كبير على السياسة والأمن العراقي , اذ أن التدخل في المجال السياسي للقوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كان له أثر مباشر على هيكلة الدولة بعد سقوط نظام صدام حسين فقد ساهم التدخل الأمريكي إلى تقليل استقلالية القرار السياسي العراقي

٢ – ساهمت الدول الإقليمية في دعم أحزاب ومكونات سياسية محددة وهو ما زاد من الاستقطاب الطائفي والسياسي بين الكتل العراقية المختلفة وأضعف التوافق الوطني، كما أثر على صياغة السياسات والقوانين المتعلقة بالموارد والانتخابات.

٣ – هناك علاقة طردية بين التدخل الخارجي وتفاقم النزاعات الداخلية.

٤ – تحقيق الاستقرار يتطلب موازنة القوى بين الفاعلين الداخليين والخارجيين , و أن نجاح العراق في تحقيق سيادته واستقراره مستقبلاً يعتمد على قدرته على تحقيق توازن بين القوى الداخلية والخارجية والحد من النفوذ الخارجي في القرار الوطني مع تعزيز مشاركة جميع المكونات السياسية والاجتماعية في العملية السياسية .

٥ – أن السياسة والأمن في العراق بعد العام 2003 مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتدخل الفاعل الخارجي إذ أن ضعف الاستقرار السياسي يؤدي إلى ضعف الأمن الداخلي، والعكس صحيح، وهو ما يجعل معالجة العراق للتدخلات الخارجية ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار الشامل

التوصيات :

١ – تعزيز استقلالية القرار السياسي من خلال العمل على تطوير قوانين انتخابية تضمن نزاهة الانتخابات وعدم تأثير الدعم الخارجي على النتائج , وإنشاء هيئة رقابية وطنية مستقلة لمراقبة الأنشطة السياسية الممولة من الخارج بما يضمن حماية السيادة الوطنية وتشجيع الحوار بين الأحزاب والمكونات السياسية لتقليل الاستقطاب الطائفي والمذهبي.

٢ – إصلاح المؤسسات الحكومية من خلال تعزيز قدرات الحكومة على التخطيط وصنع القرار بعيداً عن النفوذ الخارجي وخاصة في المجالات الاقتصادية والاستراتيجية وتطوير كفاءات الموظفين الحكوميين ووضع آليات واضحة للرقابة على الأداء الإداري لضمان الشفافية والكفاءة.

٣ – تطوير الجيش والشرطة من خلال تدريب القوات العراقية بشكل مستقل ورفع قدراتها الاستخباراتية والتقنية لتصبح قادرة على مواجهة التحديات الأمنية داخلياً دون اعتماد مباشر على الدعم الخارجي.

٤ – تعزيز الاستقرار الأمني المحلي من خلال تعزيز دور الشرطة المحلية في المحافظات لضمان الأمن اليومي للمواطنين وإنشاء آليات للتعاون بين القوات الأمنية المركزية والمحلية، بما يعزز التنسيق ويقلل من التوترات بين المكونات.

٥ – تنمية الموارد الوطنية من خلال التركيز على إدارة الموارد الطبيعية (النفط، الغاز، المعادن) بشكل مستقل وعادل وتوزيع العوائد بشكل يضمن تقليل الاعتماد على الدعم الخارجي وتاثيره على الاقتصاد الوطني من خلال تنويع الاقتصاد لتشمل قطاعات الزراعة و الصناعة و والتكنولوجيا .

٦– تحسين الخدمات العامة من خلال تطوير البنية التحتية في المجالات الصحية و التعليمية والنقل لضمان رفع مستوى حياة المواطنين، وزيادة شعورهم بالاستقرار الداخلي و دعم مشاريع الشباب وتعزيز فرص العمل والحد من البطالة والتي تعد أحد عوامل استغلال التدخل الخارجي.

٧ – تحديد إطار التعاون الدولي من خلال وضع شروط واضحة للتعاون العسكري والأمني مع التحالفات الدولية، بحيث يكون الهدف دعم الدولة وليس فرض النفوذ السياسي و الاستفادة من الخبرات الفنية والتقنية الدولية في مجالات الأمن والتنمية بشرط عدم التأثير على السيادة الوطنية .

٨ – مراقبة التدخلات الإقليمية من خلال تطوير آليات رقابية لمراقبة أنشطة الدول الإقليمية داخل العراق لضمان عدم استغلال النفوذ السياسي أو العسكري لتحقيق مصالح خارجية على حساب الدولة ودعم المفاوضات الإقليمية لضبط الحدود وتنسيق التعاون الأمني والاقتصادي بشكل يحفظ استقلال القرار العراقي.

٩ – تشجيع المشاركة السياسية

١٠ – تعزيز الهوية الوطنية والوحدة المجتمعية

الخاتمة :

خلص البحث إلى أن العراق بعد العام 2003 تعرض لتأثير مستمر من الفاعلين الخارجيين على الصعيدين السياسي والأمني مما انعكس على الاستقرار الوطني والسيادة وان تبني سياسات وطنية متوازنة واستراتيجيات واضحة للحد من التدخل الخارجي يمكن أن يضع العراق على طريق الاستقرار والتنمية المستدامة , وقد خلص هذا البحث إلى أن الفاعلين الخارجيين سواء كانوا دولاً كبرى مثل الولايات المتحدة أو دولاً إقليمية مثل إيران وتركيا ودول الخليج ، لعبوا دوراً محورياً في تشكيل المشهد السياسي والأمني للعراق بعد العام 2003 . فقد أثرت التدخلات السياسية المباشرة وغير المباشرة على المؤسسات الحكومية ، وعلى صياغة الدستور والقوانين، وعلى توزيع السلطة بين المكونات السياسية المختلفة ، ما أسهم في تعزيز وزيادة الاستقطاب السياسي , كما أظهرت الدراسة ان التدخل الأمني للفاعلين الخارجيين قد ساهم في إعادة بناء بعض المؤسسات الأمنية، ودعم الجيش والشرطة في مواجهة الإرهاب ، إلا أن هذا التدخل كان ذو أثر مزدوج ، ما انعكس على الأمن الداخلي واستقرار المواطنين وأكد البحث أن استمرار هذا الوضع يهدد قدرة الدولة على فرض القانون ويزيد من احتمالات الفوضى والعنف الطائفي ويعيق جهود التنمية والبناء الوطني , أما بالنسبة للآفاق المستقبلية فقد قدم البحث ثلاثة سيناريوهات محتملة هي تحقيق الاستقرار النسبي من خلال تعزيز مؤسسات الدولة ، وضبط النفوذ الخارجي وتطوير الاقتصاد الوطني، ما يقلل الاعتماد على الدعم الأجنبي ويزيد من سيادة الدولة , واستمرار الانقسام والصراع في حال استمرت التدخلات الخارجية ، وتفاقم الانقسامات السياسية والطائفية او التحول نحو شراكة دولية مشروطة تسمح للعراق بالاستفادة من الدعم الفني والأمني الدولي مع الحفاظ على السيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي , وقد أظهر البحث أن أي محاولة لتعزيز الاستقرار والسيادة الوطنية تتطلب استراتيجية متكاملة تشمل تعزيز المؤسسات الأمنية والسياسية الوطنية لضمان قدرة الدولة على إدارة شؤونها الداخلية و إصلاح العملية السياسية بما يضمن العدالة بين المكونات وتوزيع السلطة بشكل متوازن وتنمية الاقتصاد الوطني لتقليل الاعتماد على المساعدات والدعم الخارجي وتفعيل دور المجتمع الدولي بشكل مشروط لدعم العراق دون التدخل في قراراته الداخلية , وبناءً على ذلك يمكن الاستنتاج أن المستقبل السياسي والأمني للعراق يعتمد بشكل كبير على مدى قدرة الدولة على موازنة القوى الداخلية ، وإدارة التدخلات الخارجية ، وتعزيز سيادتها الوطنية ، مع توفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة ، وتحقيق تنمية اقتصادية

واجتماعية مستدامة . كما أشار البحث إلى أن العراق يمتلك فرصاً حقيقية للاستفادة من موارده الطبيعية وموقعه الاستراتيجي وشبابه الواعي ، إذا ما تم تفعيل هذه الموارد ضمن استراتيجية وطنية واضحة ومتكاملة , وفي الختام يؤكد البحث أن التدخل الخارجي بعد العام 2003 كان عاملاً حاسماً في تشكيل السياسة والأمن في العراق وأن نجاح العراق في تحقيق استقراره المستقبلي مرهون بقدرته على تعزيز مؤسساته الوطنية والحد من النفوذ الخارجي وضمان مشاركة كافة المكونات السياسية والاجتماعية في بناء الدولة من خلال اعتماد استراتيجيات وطنية متكاملة إلى جانب التعاون المشروط مع المجتمع الدولي، اذ يمثل السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والتنمية المستدامة في العراق, و يتبين من خلال هذا البحث أن التدخل الخارجي في العراق بعد العام 2003 كان عاملًا مركزيًا في إنتاج بيئة أمنية هشّة وان تفكك مؤسسات الدولة سمح للجماعات الإرهابية بالنمو والتوسع فالسياسات الأميركية في مرحلة الاحتلال والتدخلات الإقليمية اللاحقة وتدفق المقاتلين الأجانب ساهمت جميعها في تكوين موجات متعاقبة من الإرهاب ورغم أن الحكومة العراقية طورت منظومة متقدمة لمكافحة الإرهاب خصوصًا بعد العام 2014، إلا أن استدامة الأمن تتطلب معالجة سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة الأمد تتجاوز المقاربة العسكرية .

الهوامش

ينظر الى اطروحة موت الايديولوجيا هي رهينة لزمكانية احاطت بها وبلورتها بالشكل الذي قدمها بها دانيال بيل ولولا هذه المؤثرات الزمكانية لفقد هذا الطرح جذوته.

تركز طرح دانيال بيل حول المجتمعات المتطورة المنتجة (الصناعية) فوفق هذه المجتمعات تتحقق فاعلية نظريته كونها تحمل في طياتها المتغيرات والمؤثرات.

ركز دانيال بيل حول المجتمعات التي اصبحت تبحث عن الحلول بعيداً عن قيد وطوق الايديولوجيات الكبرى وهو ما ضعف هذه الايديولوجيات واعطى زخماً لطرحه.

كان ينظر دانيال بيل الى ان المجتمعات اذا استوفت ومتطلبات معيشتها وكماليات تلك المعيشة اصبحت اكثر ركون الى الرفاه والابتعاد عن القوالب الفكرية المغلقة.

يرى بيل ان التطور الذي ينج طبقة متعلمة بخبرة واختصاصات مختلفة تكون فاعليتها وتأثيرها الاجتماعي اكبر من التوجهات المغلقة ايديولوجياً.

ينظر بيل الى السرديات الكبر (الايديولوجيات) لم تعد فاعلة ومؤثرة في واقعية المجتمعات الجديدة.

شكلت اطروحة بيل جدلاً واسعاً في ظل الرفض والقبول وهو ما جعل من هذه الاطروحة محل صراع ما بين من ينظر الى موت الايديولوجيا ومن ينظر الى تكييف الايدولوجيا مع المعاصرة

رغم طرح بيل الى ان الايديولوجيات اخذت نمطاً وشكلًا مغايراً بتأثيرات نمطية منها القومية والدين.

٤. رغم طرح بيل حول موت الايديولوجيا الى ان البعض يرى بان هذا الطرح اسهم في نقلة نوعية للتعاطي مع هذا الفهم للأيدولوجية من بعدها الجامد الى بعد مرن.
٥. رغم اللغط الذي شكله طرح بيل الى انه لا يمكن انكار اهمية ومفصلية ماطرحه بيل فكرياً في مدار نقاش يراه البعض لم ينته الى اليوم.

الهوامش:

١- لم تخل الديمقراطية التشاركية في الولايات المتحدة من الانتقادات ، اذ استعمل النفوذ السياسي والاقتصادي في الالتفاف على الديمقراطية و التدخل في اختيار شخصيات معينة في المؤسسات الحكومية.

الهوامش

[١] - توبي دوج ، العراق من الحرب إلى الاستبداد الجديد، ترجمة: محمد علي (لندن : روتليدج،٢٠١٣) ص ٤٥-٦٧

[٢] - جرجس فواز, *تنظيم الدولة تاريخ داعش*(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017) ص 45

[٣] - تشارلز تريب ، تاريخ العراق، ترجمة : أحمد يوسف (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2007) ص315-312 . كذلك انظر الى

Smith crispin & malik hamdi &knights Michael,backed terrorsit organizations and regime change : how Tehran militias captured the iraq stte ,point west - ct c ,desamber 2023

[٤] - فالح جبار وحوشم داود، السياسة العراقية بعد 2003 بين القومية والطائفية(لندن: روتليدج ، 2011) ص 102-89 .

[٥] - فنار حداد ، الطائفية في العراق رؤى متناقضة للوحدة(لندن: هيرست وشركاه، 2011) ص68-55 .

[٦] - أحمد حشيم، التمرد ومكافحة التمرد في العراق(كورنيل: مطبعة جامعة كورنيل، 2006) ص 95-77 .

[٧] - سمير الخليل، جمهورية الخوف السياسة العراقية الحديثة(بيركلي: جامعة كاليفورنيا، ٢٠١٧) ص ١٥٠-١٧٢

[٨] - علي الوردي ، التحولات السياسية في العراق المعاصر(بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2010) ص120-98 .

[٩] - مصطفى حكمت ، السياسة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي(بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012) ص-65 89.

[١٠] - فالح جبار وحوشم داود ، مرجع سابق ، ص145-120.

[١١] - توبي دوج ، مرجع سابق ، ص162-140.

[١٢] - Brian Fishman& Joseph Felter ,_Iranian Strategy in Iraq Politics and Combating Other Means "Terrorism Center at West Point , 2008

[١٣] - فنار حداد ، مصدر سابق ، ص118-102.

[١٤] - أحمد حشيم ، التمرد ومكافحة التمرد في العراق,مصدر سبق ذكره , ص95-77 .

[١٥] - تقرير المجموعة الدولية للأزمات ، تقارير العراق 2003–2020 ، المجموعة الدولية للأزمات ,٢٠٢٠، ص35-22.

[١٦] - فنار حداد ، الطائفية في العراق رؤى متناقضة للوحدة ، مصدر سابق , ص118-102.

[١٧] - أحمد حشيم، مصدر سبق ذكره ، ص130-112.

1- Kilcullen David, The Accidental Guerrilla Oxford University Press2009, pp: 253–260

[١٩] - Brown McBride Megan,& Stern Jessica, Terrorism after the 2003 Invasion of Iraq, University, 2013,p:8

[٢٠] - تشارلز تريب ، *تاريخ العراق* (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2007) ص 312.

[٢١] - McBride Megan & Stern Jessica,p:2

[٢٢] - جرجس فواز, *تنظيم الدولة تاريخ داعش* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017) ص 113–129

[٢٣] - Jung Danielle F, Managing a Transnational Insurgency: The Islamic State of Iraq 2010-2015 , CTC-West Point, 2014,paper tail ,2014 كذلك انظر الى : Stern, p: 10-12&mcbride

[٢٤] - أحمد حشيم ، مصدر سابق , ص95-77.

[٢٥] - تقرير المجموعة الدولية للأزمات، مصدر سابق , ص35-22.

[٢٦] - فنار حداد،مصدر سبق ذكره , ص118-102. كذلك انظر سمير الخليل، جمهورية الخوف السياسة العراقية الحديثة(بيركلي: جامعة كاليفورنيا، 2017) ص172-150.

[٢٧] - Witty David , The Iraqi Counter Terrorism Service , Washington: Brookings Institution, 2015,p:12

[٢٨] - علي الوردي، التحولات السياسية في العراق المعاصر(بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2010) ص160-145. كذلك انظر الى فالح جبار وحوشم داود، السياسة العراقية بعد 2003 بين القومية والطائفية(لندن: روتليدج، 2011) ص-120 135.

[٢٩] - مصطفى حكمت، السياسة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي(بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012) ص128-112.

[٣٠] - توبي دوج، العراق من الحرب إلى الاستبداد الجديد، ترجمة: محمد علي(لندن: روتليدج، 2013) ص162-140.

[٣١] - أحمد حشيم، مصدر سابق ، ص118-102.

[٣٢] - فنار حداد، مصدر سابق، ص160-140.

[٣٣] - سمير الخليل، مصدر سابق، ص200-180.

[٣٤] - تقرير المجموعة الدولية للأزمات، مصدر سابق، ص65-50.

,UNAMI/OHCH -1 Human Rights in the Administration of Justice in Iraq ,2020,p:40-46

٣٦ - Witty David,p:20-12

٣٧ - Witty , p:55-62

[٣٨٣٨] - صفاء عباس الوائلي , مكافحة التطرف العنصري المؤدي للإرهاب , مجلة لارك، 2022، ص 120–128

[٣٩] - كريستيان كوتس أولريكسن ، دول الخليج في الاقتصاد السياسي الدولي، (باسينغستوك: بالغريف ماكمايلان، 2016) ص145-123.

[٤٠] - سمير الخليل، جمهورية الخوف: السياسة العراقية الحديثة(بيركلي: جامعة كاليفورنيا، 2017) ص172-150.

[٤١] - كريستيان كوتس أولريكسن، مصدر سابق , ص145-123.

[٤٢] - سمير الخليل، مصدر سبق ذكره , ص172-150.

[٤٣] - فالح جبار وحوشم داود، السياسة العراقية بعد 2003: بين القومية والطائفية(لندن: روتليدج، 2011) ص182-160.

[٤٤] - توبي دوج، العراق: من الحرب إلى الاستبداد الجديد، ترجمة: محمد علي(لندن: روتليدج، 2013) ص200-180.

[٤٥] - علي الوردي، التحولات السياسية في العراق المعاصر(بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2010) ص190-175.

[٤٦] - مصطفى حكمت، السياسة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي(بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012) ص220-200.

[٤٧٤٧] - فنار حداد، الطائفية في العراق: رؤى متناقضة للوحدة(لندن: هيرست وشركاه، 2011) ص182-165.

المصادر :

المصادر العربية :

١- أحمد حشيم ، التمرد ومكافحة التمرد في العراق(كورنيل: مطبعة جامعة كورنيل، 2006)

٢ - توبي دوج ، العراق من الحرب إلى الاستبداد الجديد، ترجمة: محمد علي(لندن: روتليدج، 2013)

٣ - تشارلزتريب،تاريخ العراق، ترجمة:أحمد يوسف(كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2007)

٤ - تقريرالمجموعة الدولية للأزمات، تقاريرالعراق 2003–2020، المجموعة الدولية للأزمات.

٥- جرجس فواز, *تنظيم الدولة تاريخ داعش* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)

٦ - سمير الخليل، جمهورية الخوف السياسة العراقية الحديثة(بيركلي: جامعة كاليفورنيا، 2017)

٧ - صفاء عباس الوائلي , مكافحة التطرف العنصري المؤدي للإرهاب , *مجلة لارك*، 2022.

٨ - علي الوردي ، التحولات السياسية في العراق المعاصر(بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2010)

٩- فالح جباروحوشم داود،السياسة العراقية بعد 2003 بين القومية والطائفية(لندن:روتليدج ، 2011)

١٠ - فنار حداد ، الطائفية في العراق رؤى متناقضة للوحدة(لندن: هيرست وشركاه، 2011)

١١ - كريستيان كوتس أولريكسن ، دول الخليج في الاقتصاد السياسي الدولي، (باسينغستوك: بالغريف ماكمايلان، 2016)

١٢ - مصطفى حكمت ، السياسة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي(بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012)

المصادر الاجنبية :

Kilcullen David, The Accidental Guerrilla Oxford University Press,2009 (١)

(2) McBride Megan,& Stern Jessica, Terrorism after the 2003 Invasion of Iraq, Brown University, 2013,p:8

(3) Jung Danielle F, Managing a Transnational Insurgency: The Islamic State of Iraq 2010-2015 , CTC-West Point, 2014,paper tail ,2014

(4)Witty David , The Iraqi Counter Terrorism Service , Washington: Brookings Institution, 2015,p:12

,UNAMI/OHCH (5)Human Rights in the Administration of Justice in Iraq ,2020,p:40-46

(6)Smith crispin & malik hamdi &knights Michael,backed terrorsit organizations and regime change : how Tehran militias captured the iraq stte ,point west - ct c ,desamber 2023

(7)Brian Fishman& Joseph Felter ,_Iranian Strategy in Iraq Politics and Combating Terrorism Center at West Point , 2008 "Other Means